

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/AC.96/1057
21 July 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة التاسعة والخمسون
جنيف، ٦-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
التقارير المتعلقة بالمسائل البرنامجية والإدارية والرقابة والتقييم

تقرير عن أنشطة مكتب المفتش العام

تقرير أعده المفتش العام

موجز

أعد هذا التقرير تماشياً مع قرار اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي بأن يتلقى تقريراً عن دورته العامة السنوية في إطار البند (٤) من جدول الأعمال: التقارير المتعلقة بالمسائل البرنامجية والإدارية والرقابة والتقييم (A/AC.96/1003)، الفقرة ٢٥-١(و) (٤). والأمر الذي لا يقل أهمية هو قرار اللجنة التنفيذية بإطلاعها بانتظام على التقارير الموجزة التي تعرض التحقيقات وفئات التحريات الرئيسية وعدد أنواع التحريات تلك ومتوسط الفترة الزمنية التي يستغرقها إكمال التحريات ووصفاً للإجراء التأديبي ذي الصلة (A/AC.96/1021) الفقرة ٢٤(هـ). ويغطي التقرير الفترة من منتصف ٢٠٠٧ حتى منتصف ٢٠٠٨.

أولاً - مقدمة

- ١- يقوم مكتب المفتش العام في إطار مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بثلاث وظائف رئيسية: عمليات التفتيش على نوعية إدارة عملية المفوضية؛ وإجراء تحقيقات في ادعاءات سوء السلوك من جانب موظفي المفوضية؛ وتحريرات خاصة عن الهجمات العنيفة على موظفي المفوضية وعملياتها، وكذلك عن الأحداث الأخرى التي تسبب خسائر أو أضرار كبيرة لمكانة المفوضية أو مصداقيتها أو أصولها.
- ٢- ويحدد هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها مكتب المفتش العام في الفترة ما بين تموز/يوليه ٢٠٠٧ وتموز/يوليه ٢٠٠٨.
- ٣- وقد تمت إعادة تشكيل مكتب المفوض العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مع تغيير مسمى وظيفة نائب المفتش العام إلى رئيس الخدمة (عمليات التفتيش والتحقيقات)، وهو مسؤول عن الإشراف على رئيسي قسيمي التفتيش والتحقيق.
- ٤- ووفقاً للفقرة ٣-٣ من المذكرة الداخلية للمفوضية IOM-Fom/54/2005، طالب المفوض السامي بإجراء استعراض مرحلي مستقل لدور مكتب المفوض العام ووظائفه وأسلوب عمله: وقد بدأ هذا الاستعراض في أيار/مايو ٢٠٠٨ ومن المتوقع أن يستكمل في الربع الثالث من العام. ويجري الاستعراض بواسطة المكتب الأوروبي لمكافحة الغش.

ثانياً - عمليات التفتيش

- ٥- يتكون قسم التفتيش بمكتب المفتش العام من رئيس قسم، وأربعة مفتشين أقدم، وموظف في مبتدئ، ومساعد تفتيش. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، أجرى مكتب المفتش العام عمليات التفتيش المعيارية على النحو المقرر. وتتاح تقارير التفتيش الخاصة بمكتب المفتش العام لأعضاء اللجنة التنفيذية على الموقع الخاص بالمفوضية على شبكة الإنترنت.
- ٦- ومنذ أن قدم مكتب المفتش العام تقريره إلى الدورة الثامنة والخمسين للجنة التنفيذية، قام بما مجموعه ثمان بعثات تفتيشية معيارية، في كوت ديفوار، وإثيوبيا، والأردن، وكازاخستان، وميانمار، والصومال، وسري لانكا، والسودان، بالإضافة إلى بعثة تحقق من الامتثال في موزامبيق. ومن المقرر القيام في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ بثماني عمليات تفتيش معيارية خاصة بالمفوضية (الأرجنتين، وتشاد، والصين، ومصر، وجمهورية إيران الإسلامية، ولبنان، والممثلة الإقليمية في إيطاليا - بما في ذلك اليونان، ومالطة، والبرتغال، وقبرص - وكذلك وحدة عديمي الجنسية التابعة لشعبة خدمات الحماية الدولية). ومن المقرر القيام بعملية تفتيش للتحقق من الامتثال خلال هذه الفترة في السويد واليمن.
- ٧- وتوفر بعثات التفتيش أداة هامة للرقابة الداخلية والإدارة صممت لتزويد المفوض السامي وكبار مديريه بتقييم موضوعي لنوعية إدارة عمليات المفوضية السامية، والتي تشمل الأنشطة في المقر الرئيسي وفي الميدان على حد سواء. وقد أظهرت تقارير التفتيش في الماضي مرة أخرى أن المستوى العام للإدارة مرضٍ، على الرغم من التغيرات الكثيرة التي نتجت عن الاعتماد الحالي على مصادر خارجية، واللامركزية والمبادرة الإقليمية.
- ٨- وخرج ما مجموعه ١٣٤ توصية من عمليات التفتيش التي أجريت خلال الفترة التي يشملها التقرير. وتتناول هذه التوصيات، ضمن جملة أمور، قضايا تتعلق بالحماية والإدارة البرنامجية، والموارد البشرية، والإدارة الشاملة.

٩- وقد واصل مكتب المفتش العام تحديد منهجياته الخاصة بالتفتيش. وعقدت اجتماعات مع مديري المكاتب الإقليمية لمناقشة شواغلهم، من أجل الحصول على فهم أوضح لأي جوانب في المنهجية تنطوي على مشاكل، ولذلك قد تتطلب تنقيحاً للمنهجية لضمان أن تكون عمليات التفتيش أداة فعالة حقاً للاستجابة لاحتياجات المديرين في مجال الرقابة. وكانت التحديات الناتجة عن القيام بعمليات تفتيش شاملة باستخدام طرق متعددة الوظائف، وخاصة تأخر صدور تقارير التفتيش، تعد موضوعاً متكرراً خلال هذه المناقشات. ولهذا سوف يواصل مكتب المفوض العام استعراض وترشيد المنهجية القائمة من أجل إدخال التغييرات المطلوبة للتصدي لهذه الشواغل.

١٠- ويجري تطوير أدوات مسح أوتوماتيكية جديدة لغرض التفتيش. وسوف يختبر أحدث هذه الأدوات ميدانياً قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

١١- وكجزء من جهود تعزيز الإدارة والمساءلة داخل المنظمة، تقاسم مكتب المفتش العام مع المفوض السامي تقريراً عن النتائج المتكررة في أيار/مايو ٢٠٠٨. وصنف هذا التقرير النتائج الرئيسية التي حدثت بصورة متكررة خلال عمليات التفتيش التي أجريت في السنوات الأربع الماضية، وكثير منها موثق في التقارير السنوية لمكتب المفتش العام إلى اللجنة التنفيذية. ويركز التقرير ليس فقط على المشاكل أو المجالات العامة التي تتطلب تغييرات في السياسات، وإنما يركز أيضاً على تغييرات السياسات التي أدخلت والتي كان لها أثر إيجابي أو سلبي على مجالات الإدارة التنظيمية. وقد نُوقش التقرير في لجنة الإدارة العليا، ويجري بالفعل اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي للقضايا الرئيسية التي أثارها التقرير.

ألف - أفضل الممارسات

١٢- يسعى مكتب المفتش العام، من خلال تقاريره عن التفتيش، إلى ضمان إعطاء أهمية متساوية لأفضل الممارسات والنُهُج المتكررة، إلى جانب أي نقاط ضعف في إدارة كل عملية. فكلاهما يقدم دروساً مستفادة تُعتبر ذات قيمة بالنسبة لعمليات المفوضية الأخرى.

١٣- وفي سري لانكا، وضع المكتب إجراءات تشغيل معيارية لرصد المشردين داخلياً. وتم وضع أدوات معيارية، وقوائم حصرية، ونماذج للرصد لضمان اتباع نهج منسق وإشراك المشردين داخلياً. ويتم تجميع وتحليل المعلومات المتحصلة لتسهيل وضع استراتيجيات وإجراء تدخلات لتلبية احتياجات الحماية والمساعدة الأكثر فعالية.

١٤- وفي الصومال، تُعتبر شبكة رصد الحماية ونُظُم تتبّع حركة السكان من الأمثلة أيضاً على الممارسة الجيدة. وتعتمد شبكة رصد الحماية على رصد وجمع معلومات عن الأحداث المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وقضايا الحماية الأخرى. ويتم ذلك عن طريق شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية، ووسائط الإعلام المحلية، والمرافق الطبية. ويُعتبر التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية ذا مغزى خاص في سياق الصومال، حيث إنه نتيجة لقيود الأمن الخاصة بالأمم المتحدة أصبح لدى المفوضية وشركائها الدوليين إمكانية محدودة للغاية للوصول إلى كثير من المناطق التي يعيش فيها السكان موضع الاهتمام، هذا إن تيسّر الوصول إليهم. وتكمن قيمة هذه الأدوات في تحديد وتوثيق بيانات الحماية، مما يساعد على استجابة أسرع لمسائل الحماية؛ واستخدام مثل هذه المعلومات في أغراض الدعوة؛ وإمكانية استغلال الوجود الميداني للعديد من الوكالات الإنسانية المحلية لتوطيد أنشطة جمع البيانات.

١٥ - وقد تم تحديد عدد من الممارسات الجيدة في عملية السودان. وتشمل هذه الممارسات ما يلي: برنامج قائم على نظام المعلومات الجغرافية لفعالية تخطيط وتنفيذ برامج العائدين، مع تقارير عن حالة القرى قبل التشرّد وبعده في دارفور؛ وبرامج دعم الإيواء للمسنين في دارفور والتي تعتمد على قدرة المجتمع المحلي وخاصة على الدور التقليدي للشباب في مساعدة المسنين المحتاجين؛ والاستخدام الجاري للتقييمات التشاركية خارج دورة التخطيط السنوية كأداة للحوار مع المجتمع المحلي في بيئة حماية متغيّرة بصورة دائمة. وهناك مبادرة أخرى تلقى الترحيب وهي الشبكة شبه القانونية القائمة على المجتمعات المحلية والتي أنشئت عن طريق منظمة غير حكومية وطنية في الخرطوم.

باء - الامتثال

١٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب المفتش العام متابعة تنفيذ جميع التوصيات الناتجة عن عمليات التفتيش في الميدان وفي وحدات المقر الرئيسي، وتشمل قائمة واسعة من القضايا التشغيلية وقضايا الإدارة الداخلية. وتستمر معانيات الامتثال لتنفيذ التوصيات إلى أن يقتنع مكتب المفتش العام بتنفيذ كل توصية بصورة كاملة، أو بأن الظروف قد تغيّرت بحيث لم تصبح التوصية صالحة، و/أو بأن المكتب قد سعى لتنفيذ التوصية، ولكن لم يتيسر التنفيذ لأسباب خارجة عن إرادته.

١٧ - وبمجرد استكمال تنفيذ التوصيات، يُغلق التفتيش رسمياً. ومتوسط فترة التنفيذ في الوقت الحاضر هي نحو ١٨ شهراً بعد صدور كل تقرير نهائي عن التفتيش. ويجري بحث عدد من المبادرات للمساعدة على خفض فترة التنفيذ.

١٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قام مكتب المفتش العام ببعثة للتحقق من الامتثال في موزامبيق. وانتهت بعثة التحقق من الامتثال إلى أن التوصيات الرئيسية قد نُفذت بنجاح. وأقيمت علاقات مع محاورين رئيسيين بطريقة مرضية للطرفين؛ وكانت معنويات الموظفين مرتفعة، وكذلك الحال بالنسبة لعلاقات العمل الداخلي:

تنفيذ التوصيات

(تموز/يوليه ٢٠٠٧-تموز/يوليه ٢٠٠٨)

النسبة المئوية للتنفيذ ^(١)	عدد التوصيات "المنفذة"	عدد التوصيات "قيد التنفيذ"	عدد التوصيات	المكتب/البلد/تاريخ التفتيش
				المقر الرئيسي
**/	**/	**/	١٢	وحدة جمع الأموال من القطاع الخاص (١١ تشرين الثاني - ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)
**/	**/	**/	١٢	المجموع الفرعي للمقر الرئيسي
				أفريقيا
٪١٠٠	٨	١٥	٢٣	رواندا (٢٤ آذار/مارس - ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)
**/	**/	**/	٤٧	جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٠-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)
٪٨٢	١٩	١٣	٣٩	السنغال/غامبيا/مالي (٢٠ حزيران/يونيه - ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦)

*/	*/	*/	٩٤	السودان (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)
%٨٩	٢٧	٢٨	٢٠٣	المجموع الفرعي لأفريقيا
				آسيا والمحيط الهادئ
%١٠٠	٧	٨	١٥	الهند (٢٤ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ٢٠٠٧)
*/	*/	*/	٤٠	سري لانكا (١٩ تشرين الأول/أكتوبر - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)
%٩١	٥	٥	١١	تركمانيستان (١-٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧)
%٩٦	١٢	١٣	٦٦	المجموع الفرعي لآسيا
				الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
%١٠٠	٢٠	٧	٢٧	المغرب (١٠-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)
%٩٣	١٠	١٧	٢٩	المملكة العربية السعودية (بما في ذلك الكويت والإمارات العربية المتحدة) (١٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧)
%٨٦	٢٩	١٩	٥٦	اليمن (٥-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)
%٩١	٥٩	٤٣	١١٢	المجموع الفرعي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
				أوروبا
%١٠٠	١٦	٣	١٩	السويد (دول الشمال ودول البلطيق) (٤-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)
%١٠٠	٥	١٣	١٨	سويسرا وليختنشتاين (٥-١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧)
%١٠٠	١٥	٩	٢٤	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٢٠-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٧)
*/	*/	*/	٦٢	أوكرانيا (بما في ذلك بيلاروس ومولدوفا) (٧-١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)
%١٠٠	٣٦	٢٥	١٢٣	المجموع الفرعي لأوروبا
				الأمريكتان
**/*	**/*	**/*	٤٠	المكسيك (٥-١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)
**/*	**/*	**/*	٤٠	المجموع الفرعي للأمريكتين
%٩٣	١٣٤	١٠٩	٥٥٦	المجموع الكلي

(١) تشمل التوصيات المنفذة تلك "قيد التنفيذ" و"المنفذة" على حد سواء.

* لم يحن بعد موعد تقديم تقرير التنفيذ.

** لم يرد أي تقرير عن التنفيذ.

١٩- ويبيّن الجدول أعلاه معدل امتثال عام بنسبة ٩٣ في المائة. غير أنه توجد ثلاثة تقارير عن التنفيذ لم تقدّم إلى مكتب المفتش العام وقت صياغة هذا التقرير. وتشمل هذه التقارير تقريراً عن وحدة جمع الأموال من القطاع الخاص (شعبة العلاقات الخارجية)؛ وتقريراً عن عملية إقليمية للمفوضية في المكسيك؛ وتقريراً عن العملية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حالة التقرير الأخير، أُعيد تشكيل العملية بدرجة كبيرة وتم النهوض بها. وفيما يتعلق بالتقريرين الباقيين، توجد لدى المكتب والوحدة الخاضعين للتفتيش اختلافات مبدئية حول صلاحية نتائج التفتيش والتوصيات. ويتناول مكتب المفتش العام موضوع تقرير التفتيش المطلوبين مع لجنة الرقابة.

٢٠- ويسر مكتب المفتش العام أن يعلن أنه نتيجة للامتثال الكامل مع توصيات التفتيش، أُغلقت عمليات التفتيش التالية: أستراليا، وغانا، وملاوي، وموزامبيق، وسيراليون، وتايلند، وتونس.

ثالثاً - الإدارة الشاملة

ألف - العلاقات الخارجية

٢١- أشارت تقارير التفتيش للعام الماضي إلى إحراز تقدم كبير من جانب المكاتب الميدانية في تعزيز علاقات العمل مع مانحين محليين. وقد أدى هذا إلى زيادة وعي المانحين بالفرص والتحديات التي تواجه العمليات القطرية في مجالات الحماية، وتعبئة الموارد، وتنفيذ البرنامج. ومع هذا، لا يزال يتعين وضع نظام كفاء لتقاسم المعلومات والتشاور مع المانحين في عدد قليل من العمليات القطرية. وفي مثل هذه العمليات، يعترف المانحون بالحصول على معلومات جيدة عند الطلب، ولكنهم يشيرون إلى أن هذه المكاتب لم تكن استباقية بالقدر الكافي في المشاركة معهم. وسوف يواصل مكتب المفتش العام تشجيع جميع المكاتب الميدانية على إيلاء اهتمام خاص لإقامة علاقات مع المانحين تعود بالفائدة على الجانبين.

باء - الاتصال مع السكان موضع الاهتمام

٢٢- يوجد الآن عدد من الآليات، بما في ذلك تقديرات تشاركية في إطار منهجية توحيد منظورات السن ونوع الجنس والتنوع، لضمان التشاور بصفة منتظمة مع السكان موضع الاهتمام ومشاركتهم في تصميم البرامج التي تلي احتياجاتهم الخاصة من الحماية والمساعدة. وتستعرض بعثات التفتيش بصورة روتينية تواتر ونوعية مشاركة المكاتب الميدانية مع اللاجئين وملتمسي اللجوء والمشردين داخلياً.

٢٣- وبينما زاد الوعي بين المديرين فيما يتعلق بالحاجة إلى زيارة الميدان وإجراء حوارات متكررة مع المستفيدين، أوصى مكتب المفتش العام بتقديم مبادرات جديدة لضمان ألا تؤدي الأولويات المتعارضة، والاجتماعات، والطلبات الخاصة بالاتصال الخارجي، ومتطلبات الإبلاغ المرهقة إلى خفض عدد هذه الزيارات، خاصة من جانب كبار المديرين الميدانيين المقيمين في العواصم.

٢٤- وأشار مكتب المفتش العام أيضاً إلى الصعوبة المتزايدة التي يواجهها ملتمسو اللجوء واللاجئون والمشردون داخلياً في الوصول إلى مباني المفوضية نتيجة لمتطلبات معايير التشغيل الأمنية الدنيا. فمطالبة مكاتب كثيرة باتخاذ

تدابير أمنية صارمة تحمل معها التزاماً بضمان اتخاذ تدابير بديلة لتمكين الموظفين من الالتقاء بصورة منتظمة مع المستفيدين في مواقع بديلة مأمونة.

جيم - الإدارة والإشراف على صعيد البلدان

٢٥- وجدت بعثات التفتيش في بعض المكاتب الميدانية أنه بينما تعقد اجتماعات منتظمة بين الموظفين، فإن غالبية هذه الاجتماعات هي لمجرد تقاسم المعلومات، مما يهدد بوضع حواجز تفصل بين الأنشطة التشغيلية. وكان هناك تشجيع لعقد اجتماعات عمل أكثر تكراراً بين الوحدات الوظيفية. وأوصى مكتب المفتش العام بأنه ينبغي للنهج الخاص بتوحيد منظورات السن والجنس والتنوع الذي تتبعه المفوضية أن يركز على أهمية النهج المتعدد الوظائف الذي ينفذ بدءاً من مراحل التخطيط حتى العمل اليومي للعمليات الميدانية.

٢٦- وقد كشفت البعثات المشتركة التي قام بها مديرا شعبة العمليات التشغيلية وشعبة خدمات الحماية الدولية إلى عدد من العمليات عن أن الاستخدام المنتظم لنهج توحيد منظورات السن والجنس والتنوع يضمن الاضطلاع بعملية تحديد الاستراتيجيات الملائمة، والقضايا الرئيسية، والأنشطة المخططة للتصدي لها، بطريقة كلية متعددة الأبعاد. ويجري تشجيع هذا النموذج في جميع العمليات الميدانية عن طريق قيام موظفي الحماية والبرامج والموظفين الميدانيين ببعثات رصد مشتركة وتقديم تقارير مشتركة.

رابعاً - إدارة البرنامج

ألف - شركاء التنفيذ

٢٧- تشير تقارير التنفيذ إلى أن علاقات عمل المفوضية مع شركائها المنفذين تحسنت بشكل عام. وتبذل المكاتب الآن جهوداً متسقة لضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية في التخطيط التشاركي ومراحل تقدير الاحتياجات الخاصة بإدارة البرامج. غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الاتساق فيما بين المكاتب من حيث ما تريد عمله في شراكة مع المنظمات غير الحكومية. وقد أوصى مكتب المفتش العام بمواصلة الاهتمام بهذه القضايا، نظراً لأن بعض المنظمات غير الحكومية لا يزال يتحدث عن نقص الشفافية في علاقتها مع المكاتب الميدانية، فضلاً عن أنها تعامل كمقاولين وليس كشركاء. وأعرب آخرون عن شواغل مستمرة إزاء تخفيضات الميزانية خلال العام والتي أجريت بعد تشاور محدود أو بدون تشاور؛ والتأخر في توقيع الاتفاقات؛ والتأخر في تحويل الأقساط؛ وسقف الرواتب.

باء - استخدام المعايير والمؤشرات

٢٨- لوحظ خلال الفترة التي يشملها التقرير زيادة في استخدام المعايير والمؤشرات في عدد من العمليات. ويجري تشجيع المفوضية وموظفي الشركاء المنفذين للقيام بتدريب إضافي على استخدام المعايير والمؤشرات، لكي تعبر التقارير بشكل أفضل عن الحقائق على أرض الواقع.

خامساً - التنظيم الإداري

ألف - ممارسة تفويض السلطة في إطار مشروع تحديد النظم الإدارية

٢٩- نقلت إدارة الموارد البشرية للموظفين الوطنيين إلى المكاتب القطرية عام ١٩٩٩. ولم تكن التكنولوجيا في ذلك الوقت تسمح بنقل مماثل لعملية إدخال البيانات.

٣٠- ويساعد إدخال مشروع تحديد النظم الإدارية على نقل إدارة البيانات إلى الميدان بصورة أكمل مما يسمح للموظفين الإداريين في المدن الرئيسية الذين توجد لديهم وصلة مضمونة مع شبكة الإنترنت بإدخال البيانات مباشرة في نظام البيانات العالمي. وسوف يقلل هذا من التكاليف بدرجة كبيرة في المقر الرئيسي وفي مركز الخدمات العالمية في بودابست، وسوف يسمح بتسوية أسرع للمستحقات المتعلقة بالموظفين على مستوى الميدان. وقد شجعت بعثات التفتيش بعض المكاتب الميدانية على الاستفادة إلى أقصى حد من استخدام التكنولوجيا الحالية المرتبطة بمشروع تحديد النظم الإدارية في ممارسة السلطة المفوضة إليهم للقيام بوظيفة إدخال البيانات.

باء - أمن ورعاية الموظفين الوطنيين

٣١- لاحظت بعثات التفتيش في موقعين ميدانيين اختلافاً ملحوظاً في المعاملة بين الموظفين الوطنيين والموظفين الدوليين المعينين والمنقولين إلى أماكن عمل صعبة وغير آمنة. وفي حين أن دور الضيافة، المزودة بحراس أمن والمجهزة بمولدات لضمان توافر الإضاءة والماء الساخن ومرافق الطهي للموظفين الدوليين، فإن هذه التسهيلات لا تقدم إلى الموظفين الوطنيين في نفس المواقع. ويجب على الموظفين الوطنيين، بدلاً من ذلك، الاعتماد على القطاع الخاص المحدود للغاية لتوفير مسكن دون المستوى وغير مأمون. وقد اقترح مكتب المفتش العام وضع مبادئ توجيهية للتصدي لمثل هذه الحالات.

٣٢- وينبغي أن تكفل مبادرة نائب المفوض السامي التي كانت موضع ترحيب لتحسين ظروف العمل والمعيشة في الميدان اتباع نهج منسق عن طريق وضع معايير دنيا للعمل والمعيشة. وسوف يتم رصد تنفيذ معايير العمل والمعيشة هذه في مكاتب المفوضية في الميدان خلال عمليات التفتيش المعيارية في المستقبل.

جيم - مدونة السلوك

٣٣- واصلت عمليات التفتيش التي يقوم بها مكتب المفتش العام رصد امتثال المديرين لالتزامهم لضمان توقيع جميع الموظفين الوطنيين والدوليين على مدونة السلوك، ولا سيما أولئك المعينين حديثاً في العمليات. ويعد معدل الامتثال مرتفعاً في معظم المكاتب. وقد سهلت المفوضية عقد دورات وحققت تقدماً كبيراً في تنفيذ دورات تجديدية. ولاحظت بعثات التفتيش التي تمت خلال الفترة التي يشملها التقرير أن بعض المكاتب لم يعين بعد منسقاً لقضايا مدونة السلوك: فلا تزال المسؤولية عن تنظيم هذه الدورات غير واضحة وكثيراً ما تترك لمبادرة الموظفين الأفراد.

دال - التدريب وتطوير الموظفين

٣٤- واصلت بعثات التفتيش التابعة لمكتب المفتش العام تحديد الحالات التي يعين فيها موظفون في مواقع ميدانية، ويتولون وظائفهم ويتوقع منهم العمل دون قدر كافٍ من التوجيه والتدريب. وتعتبر البعثات القصيرة التي قام بها موظفون أقدم من المكاتب الفرعية غير كافية لتوفير تدريب في موقع العمل، أو للتوجيه، أو لرصد الأداء.

٣٥- وفضلاً عن هذا، بينما يتاح التعلم الإلكتروني الذي أصبح أكثر كفاءة من حيث التكلفة مقارنة بأي أنواع أخرى من أنشطة التعليم، لا تتمتع مكاتب ميدانية كثيرة في مواقع نائية بالوصول غير المتقطع لشبكة الإنترنت، واللازم لتمكين الموظفين من الاستفادة من فرص التطوير الوظيفي هذه.

٢٦- وقد طلب المفوض السامي إجراء استعراض داخلي لاحتياجات التدريب على أساس شامل.

سادساً - التحقيقات

٣٧- يتألف قسم التحقيق التابع لمكتب المفتش العام من رئيس قسم وأربعة من موظفي التفتيش الأقدم، ومحقق مساعد، وموظف تحقيق. وبالرغم من زيادة عدد القضايا، احتفظ قسم التحقيق بنفس العدد من الموظفين الفنيين كما في العام السابق. غير أنه نظراً لتخفيضات الميزانية على نطاق الميزانية، تم تخفيض رتبة موظف التحقيق الأقدم (P-4) إلى المستوى P-3.

٣٨- ويساهم مكتب المفتش العام في الحفاظ على المكانة العامة لعمليات المفوضية عن طريق التحقيق في التقارير الخاصة باحتمال سوء السلوك من جانب موظفي المفوضية.

٣٩- وإلى جانب قسم عمليات الحماية والمشورة القانونية التابع لشعبة إدارة الموارد البشرية، ساهم مكتب المفتش العام في صياغة مذكرة داخلية عن استراتيجية المفوضية للتصدي للتزوير والفساد، والتي صدرت في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٤٠- وساهم مكتب المفتش العام أيضاً، في صياغة سياسة المفوضية بشأن "الحماية من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء سلوك أو بسبب تعاون الوسيط أو مشاركته في عمليات المراجعة المقررة، أو عمليات التفتيش، أو التحقيقات، أو التحريات، أو أنشطة الوسيط" (سياسة الإبلاغ عن المخالفات)، والتي من المقرر أن تصدر قريباً.

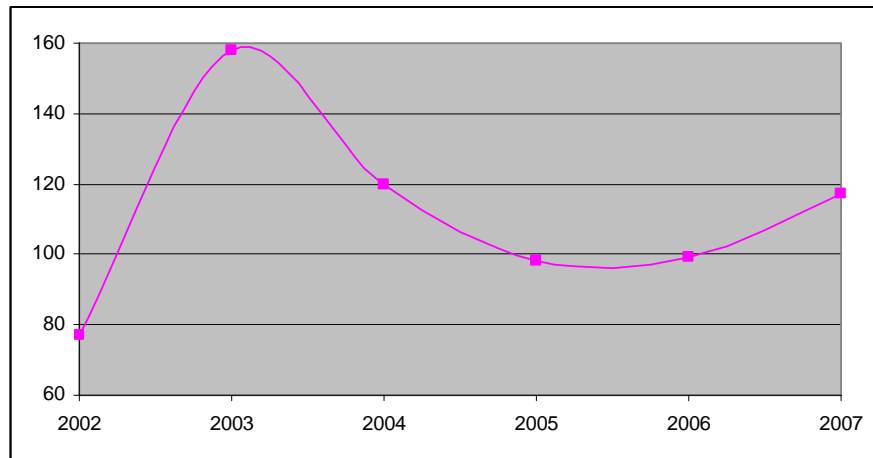
ألف - عدد القضايا أثناء الفترة التي يشملها التقرير والإجراءات الجديدة

٤١- تلقى مكتب المفتش العام ما مجموعه ٢٧٥ تقريراً عن الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، منها ١٣٣ تقريراً اعتبرت أنها تدخل في نطاق ولاية مكتب المفتش العام وسجلت لغرض التحقيق. وهذا يمثل زيادة عن فترة الإبلاغ السابقة. عندما سجلت ١٠١ حالة لغرض التحقيق. وعلى الرغم من أن فترة الإبلاغ السابقة كانت تقل شهراً واحداً (آب/أغسطس ٢٠٠٦ حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٧)، كانت هناك زيادة بنسبة ٢٨ في المائة في هذه الفترة والتي استوعبها قسم التحقيق بمكتب المفتش العام في حدود الموارد المتاحة.

٤٢ - وقد اضطلع موظفو التحقيقات الأقدم بثماني بعثات تحقيق في تسعة بلدان خلال العام الماضي. وتمت زيارة بعض البلدان أكثر من مرة.

٤٣ - ويتم تقدير جميع الشكاوى وأي معلومات أخرى يتلقاها مكتب المفتش العام، أو تصل إلى علمه وتنطوي على سوء سلوك محتمل، بواسطة رئيس القسم وأحد موظفي التفتيش الأقدم. ويقرران معاً ما إذا كانت المسألة تدخل ضمن نطاق ولاية مكتب المفتش العام. وقد بدأ إشراك أحد موظفي التفتيش في عمليات التقدير الأولية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لضمان تقدير جميع القضايا بصورة ملائمة وللحد من التحيز المحتمل أو الافتقار إلى الموضوعية. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تتم الموافقة على جميع تقارير الإغلاق من جانب رئيس قسم التحقيق ورئيس دائرة عمليات التفتيش والتحقيقات. وتحال القضايا التي لا تدخل ضمن نطاق ولاية المفتش العام إلى جهات أخرى، مثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أو وسيط المفوضية، أو قسم رعاية الموظفين التابع للمفوضية، أو شعبة إدارة الموارد البشرية، أو المدير ذي الصلة.

قضايا مسجلة للتحقيق (٢٠٠٢-٢٠٠٧)



٤٤ - وكانت هناك ١١٥ قضية مستكملة خلال الفترة التي يشملها التقرير (تموز/يوليه ٢٠٠٧ - حزيران/يونيه ٢٠٠٨) نتج عنها ٢٧ تقريراً مبدئياً عن التحقيقات و ٨٨ تقريراً عن الإغلاق.

٤٥ - وقد أحييت التقارير المبدئية عن التحقيقات البالغ عددها ٢٧ إلى مدير شعبة إدارة الموارد البشرية لاتخاذ الإجراء التأديبي. وتصدر التقارير المبدئية عن التحقيقات عندما يرى مكتب المفتش العام أن سوء السلوك قد تأكد بشكل كافٍ. ويقوم مدير شعبة إدارة الموارد البشرية باستعراض استنتاجات مكتب المفتش العام عن سوء السلوك، ويقرر ما إذا كان يمضي في توقيع الجزاءات أو إخلاء سبيل الموظف. ويجوز لمدير شعبة إدارة الموارد البشرية أن يقرر أيضاً توجيه لوم إلى الموظف (وهو ليس إجراءً تأديبياً)؛ أو يتفاوض مع الموظف المعني بشأن إجراء تأديبي متفق عليه؛ أو يحيل القضية إلى اللجنة التأديبية المشتركة لطلب مشورتها بشأن الإجراء التأديبي الملائم. وتتراوح الإجراءات التأديبية ما بين توجيه لوم كتابي أو الفصل بدون إنذار سابق.

٤٦- وكانت حالة التقارير المبدئية عن التحقيقات البالغ عددها ٢٧ والتي أرسلت إلى شعبة إدارة الموارد البشرية خلال الفترة التي يشملها التقرير على النحو التالي: '١' في انتظار البت من جانب شعبة إدارة الموارد البشرية: ١٤ قضية؛ '٢' أغلقت من جانب شعبة إدارة الموارد البشرية: قضيتان؛ '٣' خصم درجات: ٥ قضايا؛ '٤' لوم كتابي: قضية واحدة؛ '٥' الفصل من المفوضية: قضية واحدة؛ '٦' الفصل بدون إنذار سابق: قضيتان.

٤٧- وبالنسبة للقضيتين الباقيتين، ترك الموظف المعني المنظمة منذ ذلك الحين، وأوقف الآخر عن العمل بمرتب كامل.

٤٨- وكان هناك أيضاً ٨٨ تقريراً للإغلاق. ويُعد تقرير الإغلاق عندما لا يجد مكتب المفتش العام معلومات كافية تؤكد ادعاء سوء السلوك (غير مدعم بالوثائق) إذا كان هناك دليل ينفي الادعاء (ادعاء بلا أساس). وفي مثل هذه الحالات، يرسل مكتب المفتش العام عادةً خطاباً بحفظ القضية إلى الموظف الذي كان موضوع التحقيق. ويحق لهذا الموظف أن يطلب من مدير شعبة إدارة الموارد البشرية وضع هذا الخطاب في ملفه الشخصي.

٤٩- وخلال الفترة التي يشملها التقرير، تم إصدار ١٣ تقريراً عن الآثار الإدارية مقابل ١٧ تقريراً في الفترة السابقة. وتتناول هذه التقارير مسائل الإدارة التي تكشف أثناء التحقيقات والتي لا ترقى إلى سوء السلوك، وتشمل مسائل تتراوح من أسلوب الإدارة السيئة إلى عدم الامتثال للسياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية. ويتم تقاسم التقارير عن الآثار الإدارية بين مكتب المفتش العام وقسم التفتيش لرصد الامتثال للتوصيات التي وردت في تقارير التفتيش. ومع أن بعض العمليات تتصدى للمسائل التي أثّرت في التقارير عن الآثار الإدارية، يعتزم مكتب المفتش العام تحليل البيانات المتاحة من أجل تقدير أثرها بصورة أكثر فعالية.

٥٠- وكان هناك وقت إعداد هذا التقارير ٥٧ تحقيقاً جارياً من بينها قضية معلقة من عام ٢٠٠٣؛ وقضية من عام ٢٠٠٦؛ و ١٥ قضية مرحلة من عام ٢٠٠٧؛ و ٤٠ قضية مسجلة في عام ٢٠٠٨.

الفئات الرئيسية للقضايا المسجلة من تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١٦	إساءة استخدام الأصول/إساءة استخدام الامتيازات والحصانات
٢٦	التزوير/الفساد/الغش
١٦	التحرش/إساءة استخدام السلطة/التمييز
٧	التحرش الجنسي
٥	إفشاء السرية
٣	تضارب المصالح/نشاط خارجي
٧	تهديدات/سرقة/اعتداء/عدم الامتثال للقوانين المحلية
٧	استغلال جنسي
٢٧	تزوير في إعادة التوطين/تحديد مركز للاجئ
٢	تزوير في التأمين الصحي
١	الانتقام
١٦	فئات أخرى

٥١ - ومقارنة بعدد القضايا من فترة الإبلاغ السابقة، ارتفع عدد الادعاءات الخاصة بتحديد مركز اللاجئ/إعادة التوطين من حوالي ١١ في المائة إلى ٢٠ في المائة من مجموع القضايا، والتي تأتي على رأس القائمة لهذه الفترة. وقد تكون هذه الزيادة من ناحية نتيجة لزيادة الوعي فيما بين المستفيدين. وتأتي على رأس القائمة أيضاً قضايا الاختلاس/الفساد/التزوير، وهي مماثلة لعدد القضايا في فترة الإبلاغ السابقة. وكانت هناك أيضاً زيادة ملحوظة في إساءة استخدام الأصول والامتيازات من نحو ٦ في المائة في فترة الإبلاغ السابقة إلى ١٢ في المائة في العام الماضي.

باء - القضايا ذات الأولوية

٥٢ - تعطى أولوية عالية لقضايا الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي التي يتعرض لها المستفيدون أو مجتمعات المستفيدين. ويبين الجدول أدناه مركز هذه القضايا.

الادعاء	عدد القضايا	المركز
طلب الوصال الجنسي والتمييز	١	أغلقت - ادعاء بلا أساس
سوء معاملة اللاجئين والاستغلال الجنسي	١	التحقيق لا يزال جارياً
استخدام موظفي المعونة للدعارة	١	التحقيق لا يزال جارياً
الاستغلال الجنسي لموظف وطني	١	أغلقت - الادعاء بلا أساس
الاستغلال الجنسي والتزوير في إعادة التوطين	١	التحقيق لا يزال جارياً
الاعتداء الجنسي	١	التحقيق لا يزال جارياً
الاستغلال الجنسي	١	التحقيق لا يزال جارياً

٥٣ - وشاركت المفوضية بصورة كاملة في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية/اللجنة التنفيذية للسلامة والأمن والفرقة العاملة المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. ولا يزال الاشتباه في نقص الإعلان عن قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين يمثل شاغلاً رئيسياً، ويعمل مكتب المفتش العام بالتعاون الوثيق مع قسم التنمية المجتمعية والتكافؤ بين الجنسين والأطفال التابع لشعبة خدمات الحماية الدولية لاستعراض الشكاوى/آليات الإبلاغ.

جيم - التنسيق مع شعبة إدارة الموارد البشرية/قسم عمليات الحماية والمشورة القانونية

٥٤ - وافقت لجنة الرقابة خلال الفترة التي يشملها التقرير على أنه ينبغي لشعبة إدارة الموارد البشرية وقسم عمليات الحماية والمشورة القانونية ومكتب المفتش العام الاجتماع بصورة أكثر انتظاماً من أجل إيجاد فهم مشترك للبيانات ذات الصلة التي يتم جمعها وحفظها ابتداءً من مرحلة التحقيق حتى الإجراءات الإدارية والتأديبية.

دال - أنشطة التوعية

٥٥- واصل مكتب المفتش العام خلال الفترة التي يشملها التقرير القيام بأنشطة توعية للمساهمة في تعزيز مكانة المفوضية عن طريق المحافظة على أعلى مستويات السلوك الشخصي المهني من جانب موظفي المفوضية، وفقاً لمدونة السلوك الخاصة بالمفوضية.

٥٦- وقد أسفرت الوحدة التدريبية "البرنامج تعلم كيفية التحقيق" عن إعداد قائمة للبرنامج تضم نحو ٨٠ موظفاً ذوي مهارات مهنية ولغوية مختلفة. وقد شارك نحو ٢٠ في المائة منهم في مساعدة مكتب المفتش العام أثناء التحقيقات. وكجزء من مبادرات التوعية الخاصة بمكتب المفتش العام، ومن أجل توسيع قائمة البرنامج، يجري التفكير في إعداد برنامج آخر في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

٥٧- ويعترف مكتب المفتش العام بالحاجة المتزايدة إلى مبادرة واسعة النطاق وواضحة المعالم لإدخال تدابير إضافية لمكافحة التزوير في أنشطة تحديد مركز اللاجئين وإعادة التوطين وهناك حاجة أيضاً إلى رصد مالي محسن لتدنيه خطر التزوير، وإلى تدريب مستمر على مشروع تحديد النظم الإدارية لإطلاع الموظفين الجدد عليها وكذلك لتحسين مهارات الموظفين الحاليين.

٥٨- ويجري إعداد أنشطة إضافية للتوعية من أجل تزويد الموظفين والمستفيدين من المفوضية بمزيد من المعلومات المفصلة التي يسهل الوصول إليها عن وظيفة التحقيق التي يقوم بها مكتب المفتش العام.

سابعاً - التحريات الخاصة

٥٩- يشمل الجزء الثالث من مهمة الرقابة المنوطة بمكتب المفتش العام إجراء تحريات خاصة. وتجري تلك التحريات عندما يتسبب اعتداء على موظفي المفوضية أو عملياتها أو مبانيها في حدوث وفيات أو إصابات خطيرة أو دمار واسع النطاق ينطوي على خسائر مالية أو مادية كبيرة بالنسبة للمفوضية. وهناك أيضاً حكم يخول للمفوض السامي أن يلتمس من مكتب المفتش العام إجراء تحريات في أنواع أخرى من الحوادث أو فحصها إذا كانت تشكل خطراً على المسؤوليات أو المصالح أو العمليات التي تشملها ولاية المفوضية. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، تم إجراء حالتين من التحريات الخاصة.

٦٠- واعتباراً من ٦ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أجرى مكتب المفتش العام تحريات عن العلاقة بين عملية المفوضية في تشاد والمنظمة غير الحكومية المعروفة باسم Arche de Zoé، المسجلة في تشاد على أن مهمتها "إنقاذ الطفولة". ونظراً لأنه قيل مؤخراً إن هذه المنظمة غير الحكومية كانت مسؤولة عن محاولة اختطاف ١٠٣ أطفال من تشاد والصين، كان الغرض من التحري هو التأكد من الإجراءات والقرارات التي اتخذتها المفوضية فيما يتعلق بالحادثة أعلاه، وتحليل هذه الإجراءات والقرارات، بما في ذلك، إجراء تقدير لفعالية وكفاية الإشراف والضوابط على المستوى القطري.

٦١- وكنتيجة مباشرة لقصف مكاتب الأمم المتحدة في مدينة الجزائر يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والذي قتل فيه ١٧ شخصاً وأصيب ٤٠ آخرون، والذي تسبب في أضرار جسيمة لمباني وممتلكات وكالات الأمم

المتحدة الأخرى والمفوضية، أمر مكتب المفتش العام بإجراء تحقيق استمر من ١٩ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ومع مراعاة أن الأمين العام أنشأ الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها حول العالم، والذي بحث هذه الأزمة ضمن إطار أوسع، اقتصر التحقيق الذي أجراه مكتب المفتش العام على الجوانب الداخلية والجوانب المرتبطة بدوره ومشاركته في فريق الأمم المتحدة القطري وفريق إدارة الأمن. وكان لا يزال يجري الانتهاء من تقرير التحقيق حتى وقت إعداد هذه الوثيقة.

٦٢- وترد نتائج التحريات الخاصة في تقارير سرية تقدم إلى المفوض السامي الذي يخول المديرين المعنيين بمهام متابعة تلك التحريات على النحو الملائم.
